



الأمن اللغوي في المغرب: قضايا وتحديات

د. إبراهيم أحمد أبو الصواب

تقديم

ظهرت، في بداية هذا القرن، أبحاث تتناول إشكالية الأمن اللغوي في العالم العربي بصفة عامة (غازي، ٢٠٠٠)، (المسدي، ٢٠١٤)، وفي المنطقة المغربية بشكل خاص (صالح بلعيد، ٢٠١٠)، (الفاسي الفهري، ٢٠١٠). وتُجمع أغلب الدراسات على أن الوضع اللغوي في هذه المنطقة يزداد تعقيدا وينبئ بمستقبل غامض، ونعيش، تبعاً لذلك، في وضع لغوي مستلب (الفاسي الفهري، ٢٠١٠). إن الوضع اللغوي يفتقر، في الحقيقة، إلى الأمن لكون اللغة العربية، باعتبارها اللغة الجامعة لمنطقة شمال إفريقيا، مهددة بالنتفك والضعف. ومن شأن هذا أن يوسع من الفجوة الثقافية، كما يوضح ذلك الباحث المغربي عبد السلام المسدي (٢٠١٤). ويُعتبر المغرب، بلد اللغات والثقافات المختلفة، من بين البلدان المغربية التي تعاني من مشاكل الأمن اللغوي، رغم اعتباره نموذجا جيدا في مجال الأمن العام. هل يمكن القول بأن الأمن اللغوي في المغرب مهدد أكثر من ذي قبل؟ وهل صحيح أن المغرب في أمس الحاجة إلى استتباب الأمن اللغوي خصوصا بعد معارك من الجدال والمُلاسنة، إن لم نقل تبادل الشتائم، حدثت خلال السنوات القليلة الماضية؟ لقد بدأ البعض يدق ناقوس الخطر بالنسبة لهذه المسألة. يرى الدكتور أحمد حرزني (٢٠٠٦) أن "السواد الأعظم من الناشئة المغربية يفتقر إلى كل أمن لغوي. وهذا الأمر لا تخفى خطورته البالغة، فمن لا لغة له لا وطن له". صحيح أن المغرب بلد متعدد اللهجات والاستعمالات اللغوية كما يشير إلى ذلك الدكتور الفاسي الفهري (٢٠١٣) حيث يؤكد أن "المغاربة متعددون لغويا، ليس لهم لغة واحدة، بل لغات، وكذلك لهجات وسجلات لغوية متنوعة". إننا نتساءل، بهذا الصدد، عن دور اللغة الرسمية في البلاد؟ ألا توجد فعلا لغة موحدة لكل المغاربة؟ أين دور اللغة العربية الفصحى التي استطاعت أن تحقق الأمن اللغوي لهذا البلد خلال مدة تزيد عن ألف سنة. أي منذ تأسيس أول دولة شريفة على يد مولاي إدريس الأكبر، وابنه إدريس الأزهر الذي بنى مدينة فاس، وجعلها أول عاصمة للمغرب الجديد.

إن المغرب بلد له تاريخ عريق، وكان دائما مضرب المثل في مجال الأمن العام، بما ذلك الأمن اللغوي. ولا شك أن استقرار الأمن في المغرب يرجع الفضل فيه، بالدرجة الأولى، إلى الدين الإسلامي. كما يرجع الفضل في استتباب الأمن اللغوي إلى اللغة العربية الفصحى التي أحبها المغاربة أكثر من لهجاتهم، وأسسوا من أجلها المدارس، وتخصص في علومها باحثون وعلماء نالوا كل التقدير والاحترام لدى المغاربة قديما وحديثا.

نضم من خلال النشيد الوطني للمملكة المغربية، الذي تبته القنوات الرسمية للإذاعة والتلفزة في بداية البرامج ونهايتها، وفي المناسبات الوطنية، أن الدين الإسلامي، والوطن، والملكية، هي بمثابة الأركان الأساسية التي تتبني عليها وحدة الشعب المغربي المتعدد أصلا وثقافة ولغة وإنسانا (١). وهكذا يمكننا أن نسمع، في المقطع الموسيقي الأخير لهذا النشيد، عبارات لها أكثر من دلالة تقول:

إخوتي هيا للعلی سعيًا
تُشهد الدنيا أنا هنا نحيا
بشعار

الله، الوطن، الملك

وعندما نتحدث عن الإسلام والملكية، فإننا نتحدث، في نفس الوقت، عن اللغة العربية باعتبارها لغة الدين الإسلامي، ولغة الأسرة الملكية الشريفة التي تتحدث من سلالة النبي العربي محمد بن عبد الله عليه الصلاة والسلام. وهذا يعني أن الأمن في بلاد المغرب الأقصى



مرتبطة بهذه الأسس الكبرى، وبدونها فإن الأمن اللغوي والاجتماعي والسياسي قد يختفي في دولة المغرب بين عشية وضحاها.

١- اللغة العربية والأمن اللغوي في المغرب: حالات ونماذج

لقد سادت اللغة العربية الفصيحة في المغرب، منذ تأسيس دولة الأدارسة إلى حدود العقد الثاني من القرن العشرين، باعتبارها اللغة الوحيدة المستعملة في كل مناحي الحياة الفكرية والإدارية في المجال الكتابي بالدرجة الأولى. وقد أدت خلال المدة المذكورة أدوارا طلابية ساهت في توطيد دعائم الأمن اللغوي في هذه المنطقة التي عرفت قبل دخول الإسلام حروباً على المستوى المحلي والخارجي (٢). وفتحت، في بداية هذا المقال، نافذة استكشافية لمعرفة بعض الميادين التي ساد فيها الأمن اللغوي بفضل اللغة العربية، وتسودها الفوضى، وينعدم فيها الأمن اللغوي في الوقت المعاصر.

١،١- التعليم

شهدت المدرسة المغربية تطوراً ملحوظاً مباشرة بعد بناء جامعة القرويين سنة ٢٤٥ هجرية، الموافق لعام ٨٥٩ ميلادية. ومنذ بناء هذا الصرح التربوي، الفريد من نوعه في العالم القديم، تتابع بناء مؤسسات تربوية كبرى مثل جامع ابن يوسف الذي بناه علي بن يوسف بن تاشفين بمدينة مراكش، وأيضاً الجامع الأعظم ومدرسته بمدينة سلا اللذين بناهما المنصور الموحدي. وانتشرت، بعد ذلك، المدارس والمؤسسات العلمية في كل أرجاء المغرب في المدن والبوادي (أبوالصواب، قيساني، ٢٠١٨). وقد كانت اللغة العربية لغة التربية والتعليم، لا تنازعها أية لغة أخرى داخل المؤسسات التربوية المغربية. وتؤكد مرة أخرى، كما يعرف الجميع، أن التعليم في المغرب تأسس بفضل الدين الإسلامي ووُلد في حضان اللغة العربية وتطور معها. وليس هناك ارتباط كلي بين أية لهجة وطنية، أو لغة خارجية أخرى، وبين النظام التربوي في المغرب القديم (٢). أما اليوم فإن المدرسة المغربية توظف أكثر من لغة واحدة ابتداء من التعليم الأولي، وأحياناً منذ رياض الأطفال. والمدرسة التي يتعلم منها الأطفال المغاربة، في الوقت الراهن، هي، في الحقيقة، مدارس مختلفة. فعندما تمّ تقليص المسافة التي يحتلها التعليم العمومي التابع للدولة، فتحت أمام التلاميذ المغاربة مدارس متنوعة، يرتبط بعضها بالتعليم المغربي الخصوصي، ويرتبط البعض الآخر بالتعليم التابع لبعض الدول الأجنبية. ويتولى هذا التعليم المتضاربة مصالحه مهمة تخريج أجيال من المغاربة لا تجمعهم لغة ولا ثقافة، بل تفرقهم اللغات وأنماط متنافرة من العقليات والثقافات. ويعتبر التعليم في المغرب المعاصر مجالاً للاختلاف في التربية والتكوين والاستعمال اللغوي. وتبعاً لذلك فإن التعليم الأساسي قد لا يساهم مستقبلاً في توحيد الشعب المغربي، وسيفتح الباب على مصراعيه أمام الاختلاف والطبقية والصراع اللغوي. ولا بد من الإشارة إلى أن كثيراً من دول العالم تحرص، أشد الحرص، على أن يكون التعليم الأساسي بمثابة مدرسة موحدة وموحدة في نفس الوقت.

٢،١- التأليف والبحث العلمي

كانت اللغة العربية، في كل مرحل التاريخ المغربي قبل القرن العشرين، لغة العلوم والبحث والابتكار والتأليف. ونتعرف، من خلال الكتابات المغربية، على مختلف المراحل التي مرت بها حضارة المغرب وشمال إفريقيا بشكل عام. وتقدينا تلك المراجع، التي تمتلئ بها خزائن الكتب العامة والخاصة، في كل ما يتعلق بتأسيس تلك الحضارة، والعلوم التي ساهمت في بنائها، ومن ساهم؟ وكيف كان ذلك؟ وقد استعرض عبد الله كتون (كتون، ١٩٧٥) عشرات من أمهات الكتب التي ألفها علماء المغرب في الفقه والأصول، وفي التفسير والحديث، وفي التصوف، وفي اللغة والأدب، وفي التاريخ والسير والتراجم، وفي الفلسفة والرياضيات، وغير ذلك من مختلف العلوم. وقد أرخ الأستاذ عبد الله كتون للمكتبة المغربية قائلاً عنها، بعد ذكر مجموعة كبيرة من الكتب والمؤلفات في عهد دولتي المرابطيين والموحدين: (كتون، المرجع نفسه ص: ١٧١) "... فالمكتبة المغربية في هذا العصر كانت من أغنى المكاتب بالمؤلفات النادرة، وزادها غنى ما كان يضعه المؤلفون كل يوم من الكتب المفيدة في مختلف العلوم، فكانت ثروتها لا تزيد على مرّ الأيام إلا كثرة...".

لو تتبعنا الحياة الفكرية والعلمية والأدبية التي أرّخ لها الباحث عبد الله كتون في كتابه "النموذج المغربي" (المرجع السابق)، لوجدنا



مئات العلماء والمفكرين والكتّاب والباحثين، ساهموا في إنشاء مكتبة مغربية ضخمة، تضم مختلف العلوم والفنون، ألنت كلها باللغة العربية الفصحى، لغة المدرسة، ولغة الجامعة، ولغة الفكر والإبداع (أبو الصواب، قيساني، 2018).

إن اللغة العربية هي اللسان الناطق باسم المغرب القديم، وباسم حضارة الغرب الإسلامي. وبفضل هذه اللغة كانت القراءة والكتابة والتأليف في متناول كل الناس دون حاجز لغوي. واليوم ما هو اللسان الناطق باسم المغاربة في مجال البحث العلمي؟ وبأية لغة نقدم أنفسنا وفكرنا وإبداعنا للآخرين حاضرا ومستقبلا؟

لا يمتلك الشعب المغربي، في الواقع، لغة واضحة في هذا الباب، رغم وجود ثلة مشهورة من العلماء والباحثين المغاربة يتمتعون بالاحترام والاعتراف الدولي. هؤلاء تعلموا بلغات مختلفة، ولا تجمعهم لغة واحدة، بما فيها اللغة الفرنسية التي تدعمها جهات سياسية، وتريدها لغة البحث العلمي في المغرب، والنتيجة هي انعدام التواصل بين الباحثين، ومحدودية البحث العلمي بشكل عام. إن السياسة الرسمية للبحث العلمي في المغرب لها ارتباط وثيق باللغة الفرنسية، وقد قدمت وزارة التربية والتعليم، من خلال المركز الوطني للبحث العلمي والتقني، سنة 2018 دعما ماليا مهما لتطوير البحث العلمي في مجال العلوم الإنسانية (4). وتجاوز عدد الأبحاث المقدمة حجم الامكانيات المتوفرة، إذ وصل عدد البحوث إلى حوالي خمسمائة بحث (500 بحث). قام بعدها المركز الوطني للبحث العلمي بعملية الاختيار خلال مرحلتين، فوصل عدد الأبحاث النهائية في المرحلة الأولى إلى حوالي مائة وثلاثين بحثا كلها باللغة الفرنسية، باستثناء تسعة وثلاثين بحثا فقط مكتوبة باللغة العربية. وليس هناك أي بحث مكتوب باللغة الإنجليزية باعتبارها اللغة العالمية الأولى في مجال البحث العلمي (5). وتتضي مصلحة الوطن، في حقيقة الأمر، أن يتم التركيز على الأبحاث المقدمة باللغة العربية، على أن تترجم الأبحاث الأخرى إلى نفس اللغة ليستفيد منها الشعب المغربي كافة دون تمييز ولا تهميش. إن غياب هذه الرؤية الأخيرة يفرز توجهها سياسيا يزعم الأمن اللغوي في مجال البحث العلمي في المغرب، في الوقت الراهن وفي المستقبل القريب أو البعيد. ويرتبط بهذه النقطة كون عدد كبير من الباحثين المغاربة أنجزوا دراساتهم الأكاديمية، في دول أوروبا بالخصوص، فطورا أبحاثا علمية متقدمة دون أن يعرف عنها المغاربة أي شيء، فاستفادت منها الدول التي أنجزت فيها (أبو الصواب، 2014). ومن الأخطاء الأكاديمية، ذات التأثير في الأمن المرتبط بالبحث العلمي، غياب مؤسسات متخصصة في الترجمة إلى اللغة العربية، وبالتالي غياب التنسيق العربي في هذا الباب. وهذه قضية مشتركة في العالم العربي وفي المنطقة المغربية. وهي أرضية يتعذر فيها الأمن اللغوي في البحث العلمي بالنسبة لشعوب هذه المنطقة. وغياب الأمن، في هذه الحالة، يعني تخليد لغات أجنبية مختلفة في المنطقة، وانعدام بحث علمي وطني. وحتى إذا وجدت محاولات عربية متفرقة فسيكون ذلك على حساب اللغة العربية التي ستقسم إلى لغات مختلفة حسب البلدان العربية.

إن التعليم والبحث العلمي لن يتقدما في أي بلد من بلدان العالم إلا باستعمال اللغة الوطنية التي لها ارتباط قوي بالإنسان والمجتمع والهوية والتاريخ، وبعد ذلك يمكن الاستعانة باللغات الأجنبية المتطورة، وليس بلغة واحدة. وعندما يتم تهميش اللغة الوطنية، وتفتح الدولة على لغة أجنبية واحدة، فإنها تحكم على نفسها، في هذا المجال، بالتبعية المطلقة، وتضع مستقبل شعبها وبلدها في يد الآخرين، وهم الحكام الحقيقيون. بينما الحكومة الأصل ستبقى آنذاك شكلية لا أقل ولا أكثر، وبالتالي فهي معرضة دائما للأخطار الداخلية والخارجية. وهذه أمور معروفة لا تحتاج إلى برهان. ويكفي المرء أن يتتبع في الخريطة الدولية حالات الدول المتقدمة والمستقلة سياسيا وفكريا ولغويا، ووضع الدول ذات التبعية في هذا المجال. وفي هذه الظروف يفتح الباب على مصراعيه أمام أمرين: أحدهما الأمن اللغوي والاستقرار الثقافي وقوة الدولة والمجتمع. أما الثاني فيمكن في الفوضى اللغوية التي تهدد الاستقرار الثقافي والسياسي، ومستقبل الدولة والمجتمع ككل.

٣،١ - التوثيق وتنظيم المجتمع

كل الوثائق التي تملكها الأسر ومؤسسات الدولة كانت تكتب، حتى أواسط القرن العشرين، باللغة العربية، ولم يعرف التوثيق في المغرب أي نظام كتابي آخر من غير اللغة العربية والخط العربي. ومن ذلك كل أنواع العقود في البيع والشراء، والأحوال الشخصية، وكل أنواع المعاملات والخطب، والرسائل التي يتم بواسطتها تنظيم المجتمع وتسيير المؤسسات. ومنها كذلك كل أنواع التقارير، والكتابات الشخصية والجماعية، والمؤلفات وغير ذلك مما يخطه البراع. ولذلك نستطيع أن نفهم اليوم بسهولة جميع الوثائق التي ورثناها، خلال كل الحقب



التاريخية، منذ أن كان المغاربة يكتبون باللغة العربية. وهذا يعني أن تاريخ المجتمع محفوظ من الضياع بفضل اللغة العربية، بما في ذلك المناطق الأمازيغية. (الراجي، ٢٠١٨)

أما اليوم، فإن قضايا الكتابة ومستلزمات التوثيق كلها أمور تُعزّز بلغات مختلفة منها اللغة العربية، واللغتان الفرنسية والإسبانية المتداولتان في المغرب منذ العقد الثاني من القرن العشرين (٦). وقد بدأت اللغة الأمازيغية تُمارَس هي أيضا في مجال الكتابة، خصوصا بعد اعتبارها لغة رسمية بجانب اللغة العربية الفصحى. وستُمارَس أكثر في المستقبل القريب لوجود جيل من التلاميذ يدرسونها في المدارس. أما العامية العربية المغربية "الدارجة المغربية" فهي بدورها تبحت عن مكانها داخل المدرسة بنفس الطريقة التي مرت بها الأمازيغية. ويظهر في الساحة، منذ وقت قريب، مَنْ يكتب بها وينادي باستعمالها، هي أيضا، في أمور الكتابة لأنها اللغة الرسمية المعنية بالنسبة للدكتور المغربي (٧). ولماذا لا؟ وأبواب التواصل مفتوحة على مصراعها في السوق اللغوية المغربية، وكل يدافع عن سلعته! وسنبين، في نهاية هذا البحث، أن المسألة تذر بالمزيد. وتوجد، إضافة إلى ما تمّ ذكره، وثائق بلغات أوروبية أخرى مثل الإنجليزية والألمانية وغيرها، يتمّ ذلك في إطار العلاقات بين الناس أفرادا، وأسراً وعائلات. أو في إطار العلاقات بين المؤسسات والإدارات، أو على المستوى الدبلوماسي بين الدولة المغربية وغيرها من دول العالم. مع العلم أن الوثائق الدبلوماسية ذات الطابع الرسمي تُترجم أو تُكتب أصلا باللغة العربية الفصحى، اللغة الرسمية للبلاد.

نشير، بهذا الصدد، إلى أن التاريخ المعاصر للكتابة المغربية معرّض للضياع والنسيان. ولا يمكن أن يكون في المتناول بنفس الطريقة التي تحدثنا عنها قبل قليل، عندما جمعت لنا اللغة العربية الفصحى كل ما كُتِب قبل عشرة قرون ليقراء الجميع دون حاجة إلى متخصصين في فك الرموز الكتابية القديمة. ونذكر، بالمناسبة، أن اللغات وأنماط التواصل المستعملة اليوم في المغرب قد تتحول في المستقبل القريب إلى تلك الرموز الكتابية التي يجهلها الناس. وتتميز اللغة العربية الفصحى بأنها لغة ذات امتداد زمني لا تشاركها في ذلك اللغات الكبرى. أما اللغات الصغرى واللهجات فهي معرضة للتغيير والاختلاف في الزمان والمكان، وقد تموت وتقرض بسرعة. وهذه من التحديات التي تهدد الأمن اللغوي في المغرب عندما يتمّ تقييد اللغة العربية الفصحى أو تهيمشها. وفي المغرب جهات تعمل جادة على قدم وساق من أجل إنجاز هذا المشروع "السياسي الكبير" الذي سيصبح، بدون شك "ثورة القرن الواحد والعشرين" حسب تعبير بعض الذين جادلناهم في أفكارهم التخريبية.

٤،١ - التواصلي الكتابي

لقد تمّ، بفضل اللغة العربية، توحيد الشعب المغربي في هذا المجال رغم تعدّد اللهجات والسجلات اللغوية حسب العبارة التي استعملها الدكتور الفاسي الفهري أثناء الحديث عن تعدد الأنماط التواصلية المغربية واختلافها وتباينها (الفاسي الفهري، ٢٠١٢). ورغم هذا الاختلاف التواصلية القديم قدم المغرب، فإن المغاربة لا يتواصلون كتابة بلغة غير لغة الضاد خلال مدة تتجاوز ألف سنة من الزمان. أما اليوم فالمغاربة يتواصلون كتابة بلغات مختلفة ومتناثرة أحيانا، ومن باب المستحيل أن يكتب اليوم خطاب بلغة من اللغات المتداولة في المغرب، بما فيها اللغة العربية، فيقرأه ويفهمه المغاربة المتمدرسون بدون استثناء، بغض النظر، طبعاً، عن فئة الأميين الذين لا يقرأون ولا يكتبون. فالمغاربة في الوقت المعاصر لا يستعملون لغة واحدة، بل لغات متعددة. والكثير من الناس يتواصلون شفويا بأكثر من لغة، وتخونهم، رغم ذلك، ملكة الكتابة بأية لغة منها. وقد يكون هذا العائق التواصلية في مجال الكتابة من بين الدوافع التي جعلت البعض ينادي بضرورة تطوير اللهجات، وإدخالها إلى المدرسة بجانب لغتي المدرسة الرئيسيتين العربية والفرنسية. وستناقش هذا الموضوع لاحقا، غير أننا نسجل منذ الآن أن هذه الظاهرة التواصلية تشكل ثغرة في مجال الأمن اللغوي في المغرب. ونجد هذه الثغرة كذلك في مجال التواصل الشفوي لكن بشكل أقل. ولا ننسى أن المدرسة هي التي تعمل على توحيد النظام التواصلية بالنسبة للمجتمعات الناجحة في هذا الباب، غير أن أسباب الاختلاف تعدد في المغرب، ويتقاسمها كل من المدرسة والمجتمع ووسائل الإعلام، والبيت، وهناك أسباب أخرى، ذات طابع نفسي سيكولوجي، تجد تفسيرها في مقولة العلامة ابن خلدون: "المغلوب مولع بمحاكاة الغالب" (المقدمة، الفصل الثالث والعشرون، ص: ١٤٩) هذه صورة مصغرة لبعض الميادين المهتدة بانعدام الأمن اللغوي في المغرب. وتوجد مجالات أخرى تحكمها الفوضى اللغوية في هذا



البلد الأمن. ولن نستطيع التطرق لها لأن المقال لا يستوعب كل ذلك. وسنبعث أكثر في هذه الموضوع خلال دراسة علمية لاحقة (أبو الصواب، ٢٠١٩)

ويمكننا الآن أن نطرح السؤال التالي: إذا كانت هذه هي حالة الأمن اللغوي في المغرب، فما هي الأسباب والدوافع التي ساهمت في ذلك؟ وما هي السبل التي سلكتها المسألة اللغوية لتصل إلى هذا الوضع الذي يبدو شبه معقد؟

٢- انعدام الأمن اللغوي في المغرب: الأسباب والدوافع

هناك أسباب كثيرة ساهمت في تعقيد الوضع اللغوي في المغرب، ينخرط أغلبها في إطار المعارك اللغوية التي عرفها المجتمع المغربي المعاصر. ونختصر هذه المعارك في ثلاث حالات كبيرة:

١، ٢- المعارك الفرنسية والفرنكوفونية التي تنزع الحرب على الفصحى لغرض تهميشها، والتقليص من دورها في بناء المجتمع المغربي. كان ذلك في عهد الحماية بواسطة الجيش والإدارة الفرنسيين، واستمر بعد الاستقلال بواسطة المغاربة المدافعين عن اللغة الفرنسية والسياسة الفرنكوفونية.

٢، ٢- المعارك الأمازيغية من أجل الاستقلال الذاتي على حساب اللغة العربية، اللغة المعتمدة في المغرب قديماً، واللغة الرسمية للبلاد، منذ نهاية الاستعمار سنة ١٩٥٦، حسب المفهوم الحديث لرسمية اللغة.

٢، ٣- معركة المدافعين عن نموذج من العامية المغربية ضد العربية الفصيحة تأسياً واقتداءً بتاريخ أوروبا اللاتينية التي أحييت لهجاتها وطورتها، فقتلت بذلك اللغة اللاتينية القديمة.

لا بد من التذكير، ونحن بصدد الحديث عن المعارك اللغوية، بأن الصراع اللغوي لا يتم في الحقيقة بين اللغات في ذاتها، ولكنه صراع بشري بالدرجة الأولى، يتم بين الناس المدافعين عن نظام لغوي ضد نظام آخر لأسباب شخصية أو ثقافية أو سياسية. إن هناك تاريخاً مشتركاً في المغرب بين العربية الفصيحة وبين الفرنسية من ناحية، وبينها وبين اللهجات المغربية، أمازيغية أو عربية من ناحية أخرى. فاللهجات المغربية كلها بدون استثناء رهينة للغة العربية الفصحى بكثير من معجمها وعباراتها وبكل دلالاتها ذات البعد الحضاري والفكري. إن مجالات المعجم والدلالة محدودة جداً في كل عاميات الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. وهذه الأنماط التواصلية لا تستطيع أبد أن تحلّ خارج الحديث اليومي دون الاستعانة بالفصحى لغةً وفكراً. إن حمولتها الثقافية توصف بالقصور.

أما العلاقة بين العربية الفصحى وبين اللغات المعاصرة، مثل الفرنسية والإنجليزية مثلاً، فهي دائماً علاقة أخذ وعطاء. تستفيد الواحدة من الأخرى حسب الزمان والمكان. يعرف ذلك علماء اللغة، ويجهله الذين يوقدون نار الحرب بين اللغات بوعي أو بدون وعي، ويقومون بالتشويش والبلبل على الناس، وعلى الثقافات والمجتمعات.

يذكر جان بروفوست أن أكثر من خمسمائة كلمة فرنسية (٥٠٠ كلمة)، موجودة في المعجم الفرنسي Grand Larousse، لها أصول في اللغة العربية (provost، ٢٠١٧). وفي الوقت نفسه، أفادت اللغات الأجنبية المعاصرة اللغة العربية بحمولة فكرية مهمة خصوصاً على المستوى الحضاري. فالعبارات الكثيرة المستعملة في العربية المعاصرة مقتبسة من الحضارة الغربية عن طريق هذه اللغات (٨).

أوضحنا، خلال الصفحات الماضية، أن الأسباب التي ساهمت في تعقيد الوضع اللغوي في المغرب ترتبط بالصراع الذي انصهرت فيه، منذ القرن الماضي، مؤسسات وأشخاص وجهات سياسية معينة. ونختصر هذا الصراع في المعارك التالية:

١، ٢- المعارك الفرنسية والفرنكوفونية

كانت فرنسا تطلب من مستعمراتها "إنجاز جراحة ثقافية ولغوية تستتبع المستعمر للمستعمر... فعلت ذلك بنجاح في إفريقيا السوداء... ثم جربت تكرار ذلك النجاح في الجزائر ابتداءً، ثم في سائر بلاد المغرب العربي تالياً" (بلقزيز، ٢٠١١، ص ١٩). إنه الاستعمار الثقافي على حد تعبير الكاتب نفسه (٢٠١١).

تنقسم المعارك الفرنسية والفرنكوفونية في المغرب إلى مرحلتين:

١،١،٢- المرحلة الأولى (الصراع الفرنسي)

ترتبط هذه المرحلة بالاحتلال الفرنسي للمغرب، من سنة ١٩١٢ إلى سنة ١٩٥٦، حيث تولّت الدولة الفرنسية بنفسها حملات الدفاع عن لغتها وثقافتها، بنفس الوسائل المستعملة في الدفاع عن حكمها وإدارتها. وحوربت الثقافة المغربية في عصر دارها، وتم استبعاد اللغة العربية التي دخلت في مرحلة الصراع من أجل البقاء. ونذكر من بين الحروب والمعارك التي شهنا الاحتلال الفرنسي، على اللغة العربية وعلى الوضع اللغوي الآمن، ما يلي:

- استعمال اللغة الفرنسية بشكل واسع في مختلف مناحي الحياة، في الإدارة، وفي المدرسة، وفي كل مجالات التواصل الكتابي. مع تهميش اللغة العربية واستبعادها عن حياة المغاربة الذين عاشوا معها وبها منذ قرون.

- إحياء النزعات القبلية بين المغاربة، وتشريع سياسة التمييز والتفرقة باستعمال سياسة الصراع اللغوي لأول مرة في تاريخ المغرب. لقد اعتبرت فرنسا، ابتداء من سنة ١٩٢٧ أن الأمازيغ، سكان المغرب، ليسوا عربا، وأن اللغة العربية ليست لغتهم بل لهم لغة خاصة يجب الاهتمام بها. وبناء على هذه السياسة التمييزية فتحت فرنسا المحتلة شبكة من المدارس الفرنسية - الأمازيغية لتعليم اللغتين الفرنسية والأمازيغية "للشعب الأمازيغي". وبذلك شكّلت السياسة التعليمية الفرنسية إحدى وسائل الغزو الاستعماري للمغرب المحتل (تزلي، ٢٠٠٧).

- استراتيجيات ما بعد الاحتلال، لقد عملت فرنسا قبل الخروج من المغرب على تطوير بعض الاستراتيجيات للبقاء في المغرب بعد حصوله على الاستقلال. وهكذا تركت في البلاد سلاحين حادّين تستعملهما للتحكم في المغرب عن بُعد. يتعلق السلاح الأول بتكوين وتعليم شريحة من الناس الذين سيتولّون تسيير شؤون الدولة والمجتمع باسم العقل الفرنسي. وبذلك حصل المغرب على الاستقلال، غير أن بعض العقليات والأفكار ما زالت أسرى في يد فرنسا. أما السلاح الثاني فيهم تطوير سياسة التبعية المطلقة للدولة الفرنسية، فاستقلّ المغرب وبقيت فرنسا توجه كثيرا من مرافق الدولة الحديثة في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

إننا نعتبر هذه الأحداث كلها بمثابة الضربات الأولى أو "الانفجارات الإرهابية" التي زعزعت الأمن اللغوي في المغرب، إذا حق لنا أن نوظف المفاهيم الحديثة في هذا المقال. ويمقتضى ذلك تغيير الخريطة اللغوية التي سار على دربها المغرب القديم لمدة تزيد على اثني عشر قرنا من الزمان.

٢،١،٢- المرحلة الثانية (الصراع الفرنكوفوني)

تمتدّ المرحلة الثانية، من مراحل المعارك الفرنسية والفرنكوفونية في المغرب، من البدايات الأولى لاستقلال المغرب، وتستمرّ حتى الوقت الحاضر. وقد تمتدّ مسيرتها خلال الأجيال القادمة.

بدأت هذه المرحلة بعد سنوات من استقلال المغرب، وتعددت أشكالها مع مرور الزمان. وقد ظهرت السياسة الفرنكوفونية على الساحة بشكل علني، خلال السنوات السبعين، بعدما تبنى المغاربة سياسة تعريب التعليم، وصادقت على هذا التوجه الوطني الأحزاب السياسية الكبرى خصوص حزب الاستقلال، وحزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية (بوشعيب الزين، ١٩٩٦). يتحدث مصطفى صبري عن هذه السياسة قائلا: "إن المتأمل في الساحة الثقافية، فيما له صلة بالتعليم والثقافة والإعلام الصحفي المكتوب والمسموع (المرئي) سيدهشه العمل الكثيف، والذي يحاول أن يكون منسقا قصد تثبيت الوضع المحلي للغة الفرنسية". وقد عنون الكاتب كلامه بعنوان يحمل عبارة دالة تقول: تهاقت مواقف الفرنكوفونيين واهتزاز مواقفهم وراء كثافة تحركاتهم: (صبري، ١٩٩٦، ص: ٩٠).

وبعد تطبيق سياسة التعريب مورست على المجتمع المغربي حرب نفسية أولا، ثم حرب لغوية بعد ذلك.

فالحرب النفسية دفعت المجتمع المغربي إلى رفض سياسة التعريب. وانتشرت، بصدد ذلك، دعايات مغرضة مرة تقول: "إذا عُرِّبت حُرِّبت". ومرة أخرى تعلن موت المدرسة المغربية، وتدعي، مرة ثالثة، انخفاض مستوى التعليم بسبب اللغة العربية، مع غضّ الطرف عن المشاكل المادية والتربوية التي يعاني منها التعليم المغربي. وقد دخل على الخط فرنكوفونيون كبار على رأس مؤسسات وإدارات وطنية (٩).

أما الحرب اللغوية فإنها حرب واسعة بدأت بتهميش اللغة العربية، وضرب المدرسة المغربية وإغلاق أبواب العمل أمام المتعلمين فيها.



في الوقت الذي تفتح مناصب الشغل أمام المتعلمين في المدارس الفرنسية. يقول الدكتور عبد القادر الفاسي الفهري: "لقد تكوّنت لوبيات وسلوكات لغوية تدعم الفرنسية كلفة للتواصل وللتقافة، ولطلب الشغل، وللارتقاء في السلم الاجتماعي...". (الفاسي الفهري، 2013/أ، ص...).

ونقدم، باختصار، في هذا المقال، بعض الأساليب والاستراتيجيات المرتبطة بالحرب اللغوية التي يخوضها التيار الفرنكفوني في المغرب، خلال العقود الأخيرة:

- الاستلاب اللغوي لدى المغاربة، يقول الأستاذ عبد القادر الفاسي الفهري فيما يتعلق بهذه النقطة: "ولست أدري كيف سنقوم هذا الوضع الاستلابي العام؟ الذي أصبحنا نعيه جميعا في أسرنا ومجتمعنا، وأصبحنا نشح فيه حتى بالحدث العادي بدارجتنا المغربية أو أمازيغيتنا، ناهيك عن فصيحيتنا. فافرنجج لساننا في المخبزة والمقهى، والقناتين الأولى والثانية، والاجتماع بالجامعة أو الجماعة، وفي بيتنا مع أطفالنا" (الفاسي الفهري، 2014، ص 6). يتكلم الكاتب عن الذين لا يتواصلون إلا باللغة الفرنسية، غير أن الفئات المذكورة تضم كثيرا من الناس ضمنهم فئة الشباب، بالدرجة الأولى، يتواصلون بلغة هجين ليست بالعربية ولا بالفرنسية.

- اعتماد الفرنسية في مختلف اللقاءات، كأنها لغة رسمية أو وطنية سواء في الموقف الملائمة وغير الملائمة. كتبت جريدة الأسبوع الصحفي (نوفمبر 2007، عدد 909/472) مقالا بعنوان: "الفرنسية تقسد أول ملتقى للمستثمرين الخليجيين بالمغرب" كان ذلك، حسب الجريدة، في ندوة اقتصادية بين المغرب ودول الخليج العربي، حينما وجد الحاضرون فوق مقاعدتهم كتبيا عن الموضوع باللغة الفرنسية، تلتها كلمة بنفس اللغة ألقاها على المستمعين، الذين لا يتواصلون إلا باللغة العربية، "ممثل لشركة "أونا"، مما خلف امتعاضا لدى المشاركين الذين فضل بعضهم الانصراف، ومن بينهم المستثمر المغربي ميلود الشعبي".

- فرنسة الاقتصاد الوطني ومؤسساته، كل من لا يتعامل بالفرنسية يلج هذا المجال بدون سلاح. ومن هنا فإن باب الشغل في ميدان الاقتصاد خاص بمن يتقن هذه اللغة. وغالبية رجال المال والأعمال المغربية، خصوصا النساء منهم، يتعاملون فقط باللغة الفرنسية. ويعاني الطلاب، الذين تلقوا تعليمهم باللغة العربية، من البطالة في سوق الاقتصاد المغربي، بما فيه مؤسسات الدولة. ويمكن أن يقال نفس الشيء بالنسبة لطلاب جامعة الأخوين الذين أكملوا دراساتهم باللغة الإنجليزية، غير أن هؤلاء تفتح أمامهم مناصب مهمة في السوق الدولية، أكثر ممن تلقى تكوينه باللغة الفرنسية.

- وضع حواجز لغوية بين الجامعة والمدرسة المغربية، حيث سيطرت اللغة الفرنسية على مؤسسات التعليم العالي داخل الجامعة المغربية بصفة شبه كلية، بينما يتعلم أبناء الشعب باللغة العربية في التعليم الأساسي والثانوي. كأن لسان الحال يقول: الجامعة المغربية مفتوحة فقط أمام من تعلم باللغة الفرنسية.

- هجرة أبناء العائلات الميسورة للمدرسة المغربية العمومية نحو المدرسة الخصوصية ومدارس البعثات الأجنبية، خصوصا منها المدرسة الفرنسية.

- التراجع عن نظام التعريب، تم الرجوع مؤخرا إلى نظام الباكالوريا الفرنسية في التعليم الثانوي المغربي بعد عقود من تعريبه ومغربته. وبناء على هذه السياسة التعليمية الجديدة افتتح فرع الباكالوريا الفرنسية، خلال الموسم الدراسي 2013-2014، في ست ثانويات مغربية كمشروع تربوي. وبمساعدة من فرع "التعاون الفرنسي" صار بإمكان التلاميذ في المدرسة العمومية المغربية متابعة دروس الرياضيات والعلوم الفيزيائية، والعلوم الطبيعية، والأدب الفرنسي، والتاريخ، باللغة الفرنسية، في الوقت الذي كانت كل هذه المواد العلمية تدرّس باللغة العربية.

وقد انتقد الناس عدم استقرار نظام التعليم في المغرب، والرجوع به مرة أخرى إلى أحضان اللغة الفرنسية. ورغم ذلك، فإن وزارة التعليم التي يديرها خلال السنوات الأخيرة وزراء فرنكفونيون، تطبق سياستها دون استشارة الشعب المغربي. ومؤخرا فقط اعتبر وزير التعليم، خلال ندوة صحفية يوم 17 يناير 2019، أن اعتماد اللغة الفرنسية في تدريس المواد العلمية "خيار لا رجعة فيه" (نعيمي، جريدة الأحداث المغربية، 2019).

نختم هذا الجزء الخاص بدور اللغة الفرنسية في زعزعة الأمن اللغوي في المغرب، بفقرة للصحفي عبد الله الدامون في جريدة المساء

تحت عنوان: "العشيق"، ويقصد بها فرنسا. يقول الكاتب: "المغرب أعطى كل شيء لفرنسا، بدءا بثقافته وهويته، وانتهاء برأسماله ومستقبله. فالطفل المغربي يرطن بالفرنسية منذ سنواته الأولى... فالمغرب يتصرف وكأنه بلد مسلوب الإرادة، ولا يملك من أمره شيئا أمام فرنسا، وهو البلد الوحيد في العالم الذي ينصّ في الدستور على أن العربية هي لغته الرسمية، بينما اللغة الرسمية الحقيقية هي الفرنسية" (الدامون، جريدة المساء، ٢٠١٤).

وأخيرا لا بد أن نشير إلى أن هذا الصراع اللغوي وصل إلى القضاء حيث دعت تسييقية حماية اللغة العربية إلى رفع الدعوى القضائية ضد مستعملي اللغات الأجنبية في القضايا الوطنية، ووُجّهت دعوة للمغاربة لرفض المراسلات المكتوبة بلغة أجنبية (جريدة الأسبوع الصحفي، ٢٠١٨).

٢،٢- المعارك التي يخوضها الأمازيغيون ومن يناصرهم

لقد ورث المغاربة بعد الاستقلال صراعا خفيا ودائما بين من يدافع عن اللغة العربية، ومن يدافع عن اللغة الفرنسية، وبدأ هذا الصراع اللغوي يزداد سنة بعد أخرى، حتى مهّد الطريق لدخول اللهجات إلى ساحة المعركة. وفي بداية هذا القرن (سنة ٢٠٠٢) استطاعت اللغة الأمازيغية أن تجد لنفسها مكانا رسميا في المجتمع المغربي، فأصبحت لغة من لغات المدرسة العمومية (Boukous، ٢٠١٢)، مع اللغتين العربية والفرنسية. ثم اعترف بها، بعد ذلك، الدستور الجديد (٢٠١١) لغة رسمية إلى جانب اللغة العربية. وفي هذا التاريخ بالضبط وصف الباحث فؤاد العروي الوضع اللغوي في المغرب "بالكارثة"، انطلاقا من كون المجتمع المغربي مجتمعا ينوء بالحمولة اللغوية من عربية ومستوياتها وأمازيغيات وفرنسية وإسبانية. الشيء الذي يشته الانتاج الفكري لدى المغاربة على مستوى الابداع الأدبي بالدرجة الأولى (Fouad Laroui، ٢٠١١).

استعمل المسؤولون في المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية حروف تيفنّاغ لكتابة هذه اللغة، فأضيف نظام كتابي آخر إلى الكتابة العربية والكتابة اللاتينية. فأصبح المغاربة مطالبين باعتماد هذه الأنظمة الثلاثة في الحياة العمومية، في المدرسة وفي وسائل الإعلام وفي العناوين والعبارات المكتوبة في الشارع العام. وتزداد المسألة اللغوية تعقيدا أمام هذا الوضع الجديد، في الوقت الذي تعيش كثير من شعوب العالم غير مطالبة إلا باستعمال نظام كتابي واحد. وهذه الإجراءات اللغوية سيكون لها تأثير مباشر في استقرار الأمن اللغوي، حيث ستعمل على توسيع الفجوة الثقافية والتواصلية لدى الشعب المغربي، خصوصا على المستوى الكتابي (١٠).

يخوض الأمازيغيون منذ عقود حروبا سياسية من أجل اللغة والثقافة، واستطاعوا، في نهاية المطاف، الحصول على دعم من الحكومة التي خصصت لذلك ميزانية يتصرف فيها المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية. ونذكر من بين المكتسبات التي حققوها:

- حصول الأمازيغية على مكان داخل المدرسة المغربية العمومية،
- توحيد اللهجات الأمازيغية المغربية الثلاث في لغة واحدة اخترعها الباحثون في المعهد الملكي،
- تأسيس اللغة الأمازيغية، وإعطائها طابعا رسميا في الدولة،
- اختيار حروف "تيفنّاغ" لكتابة اللغة الأمازيغية،
- نشر وتوزيع أعمال بيداغوجية متنوعة باللغة الأمازيغية وبحروف تيفنّاغ،...

يعتبر الأمازيغيون كل هذه الأعمال وغيرها من مكتسباتهم النضالية. ونحن نساءل الآن عن طبيعة هذه المكتسبات، وعلاقتها بمصلحة الشعب المغربي وتعزيز الأمن اللغوي في المغرب؟

نعتبر أن هذه المكتسبات لا تساهم في تقوية الأمن اللغوي داخل المجتمع المغربي، كما أنها لا تخدم مصلحة الشعب المغربي وتاريخه اللغوي، ومستقبل وحدته وثقافته. كيف ذلك؟

إن خدمة اللغة الأمازيغية وثقافتها لا يتم عبر المؤسسات الرسمية أبدا، ولا يمكن أن تقوم به مجموعة من الباحثين والموظفين في مكاتبهم الإدارية وخلال اجتماعاتهم الرسمية. ونسجل منذ البداية أن الذين يقدمون خدمات للغة والثقافة الأمازيغيتين هم أفراد الشعب، والأدباء والمبدعون.



إن اللغة الناشئة التي يخترعها الباحثون، في المعهد الملكي، تخرج عن المحيط الطبيعي للغة وتدخل في إطار اللغات الاصطناعية، وتعمل، في نفس الوقت، على قتل اللهجات الأمازيغية التي يتواصل بها الشعب المغربي منذ قرون. وبما أن اللغات الاصطناعية معرضة للموت السريع، فإن اللغة التي نتحدث لن تموت حتى تقتل معها كل الأنماط الطبيعية للتواصل الأمازيغي في المغرب. ويعبر الباحث إلياس بلكا عن هذا الموت الجماعي للأمازيغيات بالعبرة التالية: "إن الأمازيغية تأكل نفسها في نوع من الافتراس الذاتي" (بلكا، جريدة الأخبار، ٢٠١٦). لقد تمّ التعايش بين اللهجات الأمازيغية وبين اللغة العربية الفصحى منذ بداية الإسلام، وحصلت دائماً على الاحترام في ظل الديمقراطية اللغوية التي لا يمكن الحديث عنها في المغرب إلا مع اللغة العربية الفصحى.

إن مأسسة اللغة الأمازيغية وجعلها لغة رسمية ثانية في المغرب، نوع من النفاق السياسي تريد منه الدولة إسكات الأمازيغيين، ويكذب فيه الأمازيغيون على أنفسهم. فهذه اللغة ليست لها صفات اللغات الرسمية أبداً، فلا أحد يتواصل بها رسمياً، ولو حاول البعض ذلك لتمّ إسكاته بشكل رسمي. إن رسمية الأمازيغية كانت على حساب اللغة العربية، اللغة المعتمدة في المغرب قديماً، واللغة الرسمية للبلاد، منذ نهاية الاستعمار سنة ١٩٥٦، حسب المفهوم الحديث لرسمية اللغة.

إن اختيار حرف "تيفيناغ" مسألة لم يُستشر فيها الشعب المغربي، وكان قراراً شبه فردي اقترحه الباحثون في المعهد الملكي ودافعوا عنه بأنفسهم. والنتيجة أن هذا الحرف يساهم في إبعاد الناس عن الأمازيغية. فكثير من الكلمات والجمل المكتوبة في الشارع العام بخط تيفيناغ لا يلتفت إليها المارة لأنهم لا يفهمونها، ولو كانت مكتوبة بالخط العربي لقرأها الناس وتعلّموها، وطوّروا بها، تبعاً لذلك، سبل التواصل بهذه اللغة (أبو الصواب، قيساني، ٢٠١٨).

تشكل هذه التضاي التي ناقشناها، باختصار في هذا المقال، مأزقاً من مأزق السياسة الأمازيغية في المغرب، ولها ارتباط مباشر بمسألة الأمن اللغوي ومستقبل الشعب المغربي الذي تُفرض عليه قرارات سياسية لا يستفتى فيها. يقول الدكتور عبد القادر الفاسي الفهري في هذه المسألة: (الفاسي الفهري، ٢٠١٢/أ، ص ١٣٠): "... إن المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية سعى إلى إقامة هذه اللغة المشتركة، ولكن قبولها كلفة مُعيرة، أو قبول حرف تيفيناغ لكتابتها، يحتاج إلى استفتاء لغوي للشعب في أمر التوحيد بهذه الطريقة".

٣،٢- معركة المدافعين عن نموذج من نماذج العامية المغربية

كل الأحداث التي ذكرناها، قبل قليل، ساهمت في تقويض بعض الأسس التي بُني عليها الأمن اللغوي في المغرب. لكن الأمر لم يقف عند ذلك، وبإلته وقف، بل اشتعلت نيران الممارك، فدخلت اللهجة العربية المغربية (النموذج العروبي: لهجة مدينة الدار البيضاء والنواحي) تبحث عن مكانها، هي كذلك، داخل المدرسة، ورفع المدافعون عنها راية الكراهية للغة العربية الفصحى. ثم بدأوا يخططون لمستقبل هذه اللهجة على نمط اللغة الفرنسية، لهجة جزيرة فرنسا، التي استقلت عن اللغة اللاتينية فأصبحت لغة جديدة.

وقد ظهرت، خلال السنوات الأخيرة، الدعوة إلى إدماج العامية المغربية في المقررات المدرسية خصوصاً لهجة مدينة الدار البيضاء والنواحي، (عيوش نور الدين ٢٠١٢). وقد اتسع، موازاة مع هذه الدعوة، نطاق استخدام العامية في وسائل الإعلام، وبدأت بعض المجلات والجرائد تخصص صفحات منها للكتابة بهذه اللهجة. بدأت لهجة مدينة الدار البيضاء تنتشر في المغرب لأسباب اقتصادية، وهي في طريقها إلى توحيد نموذج التواصل بين المغاربة ولكن بطريقة ديكتاتورية، لأن انتشارها سيتم على حساب باقي العاميات التي تُعتبر تراثاً لغوياً ميّز تاريخ المغرب والمغاربة. إن هذه اللهجة، التي يدافع عنها بعض اللغويين المغاربة (١١)، هي دون لهجة المدن العتيقة غنى وحضارة وفكراً، وهل يقبلها أهل فاس أو أهل الرباط أو طنجة أو مراكش... وهل يقبل الأمازيغ أن تموت لهجاتهم لصالح اللهجة البيضاء؟ إن اختيار هذه اللهجة والدفاع عنها سيساهم، دون شك، في الصراع والتفرقة بين المغاربة، وسيعمل على تقويض الأمن اللغوي والسلم الاجتماعي. يشير الدكتور بوكوس إلى أن "الدارجة المغربية تُعتبر المنافس الرئيسي للأمازيغية وبالتالي الخطر المباشر لها" (Boukous ٢٠١٢: p. ٣١٥).

إن الأنماط التواصلية المغربية تحتاج إلى أرضية تُمارس فيها الديمقراطية اللغوية، وهذا لن يتحقق إلا باستعمال اللغة العربية الفصيحة لغة المدرسة والإدارة، ولغة الكتابة والتواصل العام. فقد احترمت اللغة العربية دائماً، منذ ألف سنة وزيادة، جميع اللهجات

الموجودة وتركت لها مجال التواصل اليومي، وبقيت هي لغة الكتابة والمدرسة، ولغة الفكر والتواصل العام. وأية لغة أو لهجة أخرى، غير العربية الفصيحة، ستنتشر، مع الأسف الشديد، على حساب اللغات واللهجات الأخرى. إن اللغة العربية تحقق الأمن اللغوي في المغرب وفي كل شمال إفريقيا. إن الذين يدافعون عن استعمال العامية يجهلون، في الحقيقة، قيمة اللغة العربية الفصيحة، وأكثرهم تعلم في مدارس غير مغربية، وأبناءؤهم يدرسون اليوم أو درسوا في تلك المدارس أيضا، ومن جهل شيئا عاده. وقد سبق أن تناولنا هذا الموضوع في دراسات سابقة (أبو الصواب، قيساني، ٢٠١٨). وموضوع العامية المستعملة في الحديث اليومي موضوع لا يستحق كل ما قيل وكُتب عنه، لأن الدراسة الميدانية التي أنجزناها جردته من كل قيمة، وبيّنت أن رجال ونساء التعليم غير مهتمين به على الإطلاق. كل القرارات التي تناولت المسألة التعليمية، مع الأسف الشديد، هي قرارات فردية سياسية لا يُستفتى فيها الشعب المغربي أبدا. ونتيجة لهذا، ومن أجل معرفة آراء الشعب، بدأنا ننجز حاليا بمعية طلابي في جامعة الأخوين بإفران، دراسة ميدانية نستجوب فيها مختلف شرائح الشعب عن الوضع اللغوي في المغرب. هذه هي طبيعة الأزمة اللغوية في مجتمعا، تصدر قرارات لا يستفتى فيها المغاربة، ولا يُسمع فيها للعلماء والباحثين المتخصصين رأي، وهم الذين ينظرون إلى الواقع والمستقبل في نفس الوقت، ويستحضرون دائما أهمية الأمن اللغوي، والتواصل الثقافي، ووحدة المجتمع، والمصير المشترك للمغاربة. ونقدم فيما يلي الجزء الأول من دراستنا الميدانية، وهي تنطق بنفسها ولا تحتاج إلى تعليق.

٣- الوضع اللغوي في المغرب: دراسة ميدانية

ننجز، بمعية طلاب جامعة الأخوين، دراسة ميدانية لمعرفة آراء الناس عن الوضع اللغوي في المغرب. ونتوخى من المشروع الحصول على خمسمائة رأي (٥٠٠ مستجوب)، وفق التقسيم التالي:

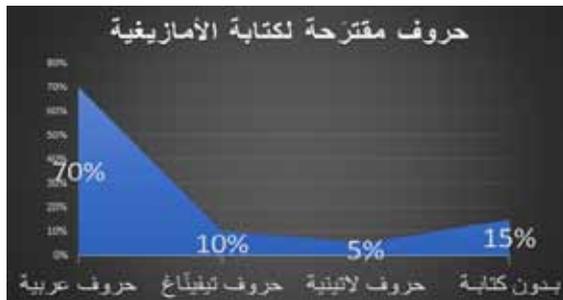
- ١- مائة مشارك (ة) من رجال ونساء التعليم ما قبل الجامعي ----- (١٠٠ مدرّس/ة)
- ٢- مائة مشارك (ة) أساتذة (ات) الجامعة ----- (١٠٠ أستاذ/ة)
- ٣- مائة مشارك (ة) من أولياء الأمور، وأسر التلاميذ ----- (١٠٠ أب وأم)
- ٤- مائة مشارك (ة) من الطلاب والتلاميذ (التعليم الجامعي، والثانوي) ----- (١٠٠ طالب/ة)
- ٥- مائة مشارك (ة) من أصحاب المهن المختلفة ----- (١٠٠ مستجوب)

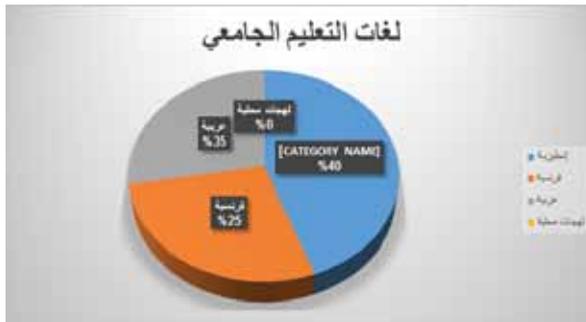
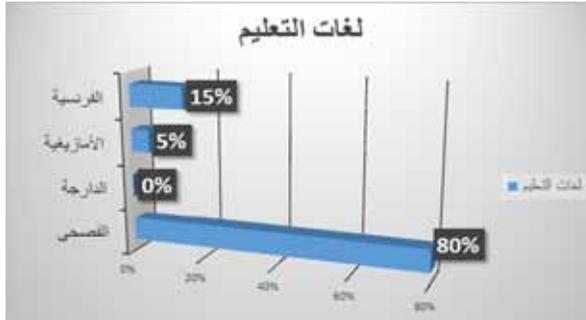
وستتم هذه الدراسة الميدانية على فترات، انتهت الجزء الأول منها خلال الدورة الماضية، حيث استجوبنا مائة مدرّس ومدرّسة في التعليم الأساسي والثانوي. نصف المستجوبين من الرجال، والنصف الآخر من النساء.

$$100 \text{ (رجل)} + 100 \text{ (امرأة)} = 200 \text{ --- } 50\% \text{ رجال} \text{ --- } 50\% \text{ نساء}$$

نسبة المشاركين حسب المدن

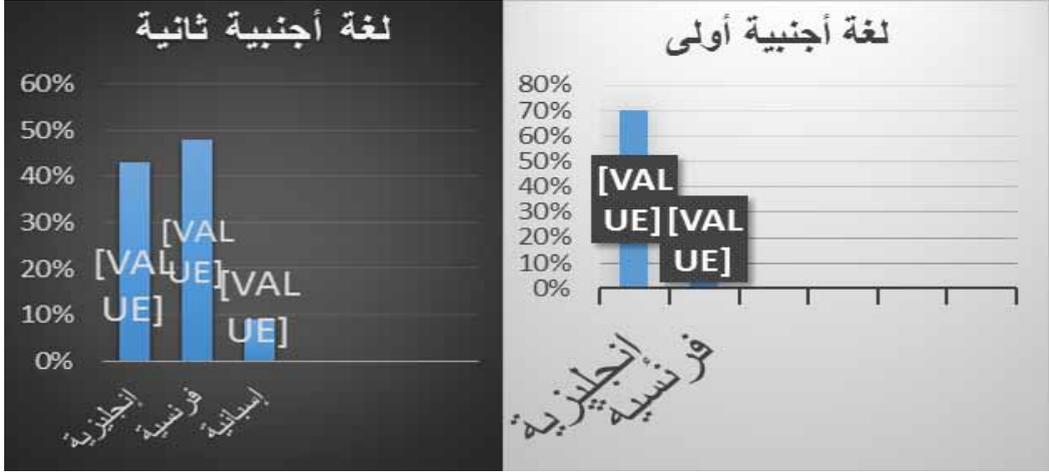








لغات أجنبية مقترحة



اقتراحات





هوامش البحث

- (١) إن المغرب بلد متنوع الثقافات إلى درجة أن الإنسان المغربي يعتز بثقافته الجهوية والقَبَلية أكثر من غيرها، ولا يقبل سيادة الآخر عليه. وعندما ينعهد أو يضعف ركن من أركان الوحدة المغربية المشار إليها، فإن المغرب مهدد بالحرب الأهلية بين الناس وبين الجهات والقبائل. وذلك ما كان يسمّى بمفهوم "السبية" أي حالة البلاد المسمّاة بالفوضى الاجتماعية والسياسية، تلك التي مهدت لدخول الاستعمار الفرنسي إلى المغرب تحت راية الحماية سنة ١٩١٢م. والحماية تعني أن فرنسا تريد فقط أن تحمي البلاد من الفوضى والتمزق، ومن أي تدخل خارجي، و"السبية" شبيهة بما يقع اليوم في ليبيا، ونشير إلى أن المغرب والجزائر أقرب إلى ليبيا من حيث البنية الاجتماعية والسوسيوثقافية.
- (٢) حكمت المغرب وشمال إفريقيا ممالك أمازيغية مختلفة، إضافة إلى أمم أجنبية مرت من هذه المنطقة، منها الفينيقيون، والوندال، والإغريق، والبيزنطيون، والرومان... وكان ذلك من سنة ألف قبل الميلاد إلى القرن الخامس الميلادي. أما البرتغال وإسبانيا وفرنسا فقد استعمرت المغرب أو جزءا منه خلال القرون الأخيرة.
- (٣) في المغرب وثائق أمازيغية مكتوبة بالحرف العربي. كما تمّ استعمال حروف تيفنّاغ، أو الكتابة الليبية أو اللوبية، في بعض النقوش قبل آلاف السنين حسب الدكتور بوكوس (Boukous, ٢٠١٢). وهذا كله مرتبط بالوثائق والنقوش، ولا علاقة له بالناظم التربوي. ولا توجد آثار تربوية وتعليمية، في تاريخ المغرب القديم، قبل بداية الدولة الإدريسية التي تأسست في عهدها جامعة القرويين.
- (٤) وصل مبلغ هذا الدعم المالي إلى ثلاثين مليون درهم خلال سنة ٢٠١٨، مخصص فقط للبحث في العلوم الإنسانية.
- (٥) قد يقع هذا في فرنسا حيث اللغة الرسمية هي الفرنسية، أما في المغرب فالعربية هي اللغة الرسمية حسب الدستور المغربي. ومن الممكن أن يفهم الباحثون أن باب اللغات الأجنبية مفتوح لكون المسألة تتعلق بالعلم. هذه فكرة مستساغة، لكن لماذا تم إغلاق الباب أمام لغات أجنبية تقترض نفسها في المغرب مثل اللغة الإنجليزية والإسبانية لغتي البحث لدى ثلثة من الباحثين المغاربة، وأيضا حتى على الصعيد العالمي باعتبار الأبحاث العلمية المكتوبة بهما تتجاوز ما كتب باللغة الفرنسية. المشكل المطروح هو أن الابتكار العلمي في المغرب يستند بقوة إلى العقل الفرنسي والتعبير الفرنسي وكأن لسان حاله يقول: لا حاجة لنا بعلم خارج التصور الفرنسي. فخلال استقبال الأبحاث الفائزة المذكورة، قدم مدير المركز الوطني، باعتباره المسؤول عن المشروع، كلمة في الموضوع باللغة الفرنسية، وكأننا في فرنسا، أو كان الدعم المالي هبة فرنسية. هذا في الوقت الذي قدم وزير التعليم كلمته باللغة العربية. لا بد أن نشير، ونحن بصدد الكلام عن هذا الحدث العلمي، إلى أن بعض الأبحاث المختارة غير مفيدة تماما للبحث العلمي في بلادنا، في الوقت الذي تم استبعاد أبحاث علمية تتميز بالجدة والابتكار. نعرف أصحابها ونحتفظ بمعرفتها دون ذكرها في هذا المقال.
- (٦) اللغات الأوربية المستعملة في المدرسة المغربية، وفي المجتمع المغربي بشكل واسع هما اللغتان: الفرنسية في الدرجة الأولى، ثم الإسبانية بدرجة أقل. بينما بدأت اللغة الإنجليزية تقتحم المجال خلال السنوات الأخيرة فقط. فاللغة الفرنسية إرث استعماري تركه المستعمر الفرنسي، وتبنتها الدولة المغربية لغة ثانية بجانب اللغة العربية. أما اللغة الإسبانية فهي من مخلفات الاستعمار الإسباني في مناطق شمال المغرب، مكان انتشارها اليوم.
- (٧) يعتبر المدافعون عن الدارجة المغربية أنها هي اللغة الرسمية في البلاد لكون الدستور المغربي لا يحدّد العربية المعنية، وبذلك تصبح الدارجة هي المعنية لأنها لغة الاستعمال اليومي. وهذا سبب آخر يدفعهم إلى البحث عن مكان لها داخل المدرسة. يصرح بهذا التوجه كثير من هؤلاء، ومنهم مؤلفو القاموس اللغوي الأخير لهذه اللهجة. (أمغرفاوي وآخرون، ٢٠١٧).
- (٨) يوجد في العربية المعاصرة عدد ضخم من العبارات، ذات حمولة فكرية ممتبسة من الحضارة الحديثة، منها على سبيل المثال لا الحصر: "الدفاع الوطني"، "وزارة البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية"، "شبكة المعلومات الدولية"، "تطوير الموارد البشرية"، "وزارة الدولة المكلفة بالتعاون والبحث العلمي"... إلى غير ذلك من العبارات والأفكار الحديثة. ولا بد من الإشارة، بالنسبة لهذه النقطة، إلى أن اللغة العربية قادرة على استيعاب كل هذه الأفكار الحضارية المعاصرة بكلماتها وعباراتها الخاصة دون اعتماد معجم أجنبي، الشيء الذي يدل على قدرة هذه اللغة ومكانتها التواصلية العالمية. أما اللهجات العربية فهي من نوع اللغات التي تعجز عن الاقتباس دون اعتماد معجم اللغة الأجنبية المستعمل بصيغته وحروفه.
- (٩) نذكر منهم الأستاذ أحمد الأخضر غزال المدير السابق لمعهد الدراسات والأبحاث للتعريب الذي كان يدافع عن الفكرة التي تقول بأن أبناءنا لا



يتعلمون بالعربية ما يتعلمونه باللغة الأجنبية. ويستعرض مباحيا ما كان يتعلمه في المدارس الفرنسية الإسلامية، كما كانت تسمى أيام الاحتلال الفرنسي (الأخضر غزال، ١٩٩٦، ص: ١١٦، ١٢٨).

(١٠) لا بد أن يتوجه التفكير بصدد هذه النقطة إلى تجربة كاتالونيا في إسبانيا باعتبارها دولة مجاورة. فالكاتالونيون يرفضون استعمال اللغة الإسبانية في التواصل العام، ويكتنون، تحديا منهم، باللغة بالكاتالونية في كل مرافق الحياة، مما خلق نوعا من البلبلة لدى الشعب الإسباني. وبناء على هذا فإن تدريس الأمازيغية والكتابة بحروف تيفيناغ، التي ليس لها تاريخ يُذكر، يزيد تعقيدا للمسألة اللغوية في المغرب، ويساهم في تطوير الصراع اللغوي لدى المغاربة. ونحن نتحمل اليوم، أفرادا ومؤسسات شعبا وحكومة، هذه المسؤولية بالنسبة لمستقبل الأمن اللغوي في المغرب سواء على المدى القريب أو البعيد.

(١١) يدافع بعض اللغويين عن هذه اللهجة ويقارنونها بلهجة مدينة باريس التي أعطت اللغة الفرنسية كما هي اليوم. ويفيد عن هؤلاء، ومنهم بعض أصدقائنا، أن لهجة باريس عملت على تهميش وقتل العاميات الفرنسية الأخرى، ووصلت إلى ما صلت إليه بعد زمن طويل، ثم بدأت في الانحطاط بسبب النقص من عدد متكلميها ومن عالميتها. ويمكننا في المغرب وفي كل العالم العربي أن نترك عامياتنا كما هي ونبني حضارة بلغتنا الفصيحة التي بلغت من النضج ما بلغت، والتي تزداد عالميتها يوما بعد يوم. وأذكر من هؤلاء الأصدقاء الدكتور عبد الله شكيري الذي نشر بعمية آخرين، قاموسا عن هذه العامية. وقد طبع هذا القاموس مركز تسمية زاكورة الذي يشرف عليه نور الدين عيوش. ونحن نشجع هذا العمل من الناحية الأكاديمية لا غير، وبودنا نشر قواميس أخرى عن باقي اللهجات لمعرفتها أولا، وللبحث عن العلاقات اللسانية فيما بينها من ناحية، وفيما بينها وبين الفصحى من ناحية أخرى (أمغرفاوي، خ. شكيري، ع. مبرور، ع. ٢٠١٧). (أبو الصواب، قيساني، ٢٠١٨).

مراجع عربية

- أبو الصواب إبراهيم، ٢٠١٩. تاريخ اللغة العربية في شمال إفريقيا. كتاب تحت الطبع.
- أبو الصواب إبراهيم، قيساني الهام، ٢٠١٨. مكانة اللغة العربية داخل المنظومة التربوية المغربية قديما وحديثا. منشورات المؤتمر الدولي للغة العربية. دبي، الإمارات العربية المتحدة.
- أبو الصواب إبراهيم، ٢٠١٤. حصيلة الدراسات السوسiolسانية بالمغرب. دراسة علمية مقدمة في ندوة العلوم الاجتماعية. جامعة الأخوين بإفزان، المغرب. (بحث غير منشور).
- ابن خلدون عبد الرحمان أبو زيد، توفيق ١٤٠٨هـ / ٢٠١٦م. المقدمة: ديوان المتبدل والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر. دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان.
- الأخضر أحمد غزال، ١٩٩٦. في قضايا اللغة العربية، ومستوى التعليم العربي. في كتاب: تعريب التعليم والمحيط في انتظار القرار. مجلة عالم التربية، العدد الرابع. مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، المغرب.
- الأسبوع الصحفي، ٢٠٠٧. الفرنسية تقسد أول ملتقى للمستثمرين الخليجيين بالمغرب.. عدد ٧٢٢ / ٤٧٢، ٩٠٩، ٢٣ نونبر ٢٠١٨.
- الأسبوع الصحفي، ٢٠١٨. دعوة المغاربة إلى رفض المراسلات المكتوبة بلغة أجنبية. كواليس الأخبار. عدد ٩٦٧، الخميس ١٥ فبراير ٢٠١٨.
- أمغرفاوي، خ. شكيري، ع. مبرور، ع. ٢٠١٧. قاموس الدارجة المغربية. مركز تسمية الدارجة زاكورة، المغرب.
- بلقزيز عبد الإله، ٢٠١١. الفرنكوفونية: أيديولوجية، سياسات، تحدّ ثقافي - لغوي. مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان.
- بلعيد صالح، ٢٠١٠. في الأمن اللغوي. منشور في دار هومة بالجزائر العاصمة، الجزائر.
- بلكا إلياس، ٢٠١٦. معيرة الأمازيغية: العضلة الكبرى. جريدة المساء المغربية، عدد ٢٣١١، السبت - الأحد ٠١-٠٢ مارس ٢٠١٤.
- بوشعيب الزين، ١٩٩٦. التعريب والخلفية السياسية: حزب الاستقلال والاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية. مجلة عالم التربية، العدد الرابع. مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، المغرب.
- تزلي عبد الله، ٢٠٠٧. منطقة الأطلس المتوسط والسياسة الاستعمارية الفرنسية. ضمن مقالات الندوة العلمية عن "التعليم والحركة الوطنية بالأطلس المتوسط خلال فترة الحماية" أزرو ٢٤ ماي ٢٠٠٧. منشورات المندبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير. مطبعة كانابرانت،



المحيط، الرباط.

حرزني أحمد، ٢٠٠٦. المواطنة، أبعادها التاريخية وواقعها الراهن. في ندوة: الوطن والمواطنة وآفاق التنمية البشرية. مطبوعات أكاديمية المملكة

المغربية، الرباط.

خلال مصطفى، ٢٠١٣. ضد الداروجة في التعليم... ضد إفقار الذات المغربية. جريدة الاتحاد الاشتراكي، العدد ١٠، ٥٦١، الأربعاء ٢٧ نونبر ٢٠١٣.

الدامون عبد الله، ٢٠١٤. العشيقة. جريدة الأخبار المغربية، عدد ١١٥٨. الثلاثاء ٢٣ غشت ٢٠١٦.

الراجي خديجة، ٢٠١٨. خزائن التراث المخطوط في سوس والصحراء. أعمال علمية أنجزها فريق البحث في التراث المغربي. منشورات كلية الآداب

والعلوم الإنسانية، جامعة ابن زهر، أكادير. مطابع الرباط، نت، المغرب.

سبري مصطفى، ١٩٩٦. تعريب التعليم العالي والمحيط: نحو خطة عمل من أجل إقرار تعريب الجامعة وتعريب المحيط. مجلة عالم التربية، العدد

الرابع. مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، المغرب.

عيوش نور الدين، ٢٠١٣. اعتماد اللغات الأم في التعليم الأساسي. جريدة الاتحاد الاشتراكي، العدد ١٠، ٥٦١، الأربعاء ٢٧ نونبر ٢٠١٣.

غازي زهير، ٢٠٠٠. العربية والأمن اللغوي. مطبوع ومنشور في الأردن، ٩٩...

الفاصي الفهري عبد القادر، ٢٠١٣. السياسة اللغوية في البلاد العربية. دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، لبنان.

الفاصي الفهري عبد القادر، ٢٠١٠. أزمة اللغة العربية في المغرب بين اختلالات التعددية وتعثرات الترجمة. الطبعة الخامسة. مطبعة دار الكتاب الجديد

المتحدة، بيروت، لبنان.

كنون عبد الله، ١٩٧٥. النبوغ المغربي في الأدب العربي. مكتبة المدرسة ودار الكتاب اللبناني للطباعة والنشر، بيروت، لبنان. الطبعة الثالثة.

المسدي عبد السلام، ٢٠١٤. الهوية العربية والأمن اللغوي. دراسة وتوثيق - المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، الدوحة.

نعيمي فطومة، ٢٠١٩. الوزير أمزازي: الفرنسية خيار لا رجعة فيه. جريدة الأحداث المغربية، عدد ٦٧٢٥، تاريخ ١٨ يناير ٢٠١٩.

مراجع فرنسية

Boukous Ahmed, ٢٠١٢. Revitalisation de la langue Amazighe : Défis, enjeux et stratégies. Institut Royal de la Culture Amazighe.

Imprimerie : Top Press. Rabat. Maroc.

Laroui Fouad, ٢٠١١. Le drame linguistique marocain. Edition Le Fennec.

Provost Jean, ٢٠١٧. Nos Ancetres Les Arabes. ce que notre langue leur doit. JC Lattés.